

التقرير الدولي بشأن الحرية الدينية في البحرين لعام 2018

الملخص التنفيذي

ينص الدستور على أن الإسلام هو الدين الرسمي وأن الشريعة هي مصدر رئيسي للتشريع. يكفل الدستور حرية الضمير، وعدم انتهاك حرمة أماكن العبادة، والحرية في ممارسة الشعائر الدينية. ويضمن الدستور الحق في التعبير عن الآراء ونشرها شريطة ألا تنتهك "المعتقدات الأساسية للعقيدة الإسلامية". يحظر القانون المطبوعات المناهضة للإسلام ويفرض عقوبة السجن "لتعريض دين الدولة الرسمي للإساءة والنقد". بشكل عام، ذكرت الأقليات الدينية غير المسلمة، بما في ذلك المسيحيون والهندوس والسيخ والبهائيون والبوذيون واليهود، بأنهم يستطيعون ممارسة دينهم بشكل علني ودون الخوف من تدخل الحكومة. وفقاً للصحافة، استمرت الحكومة في استجواب واعتقال واحتجاز رجال الدين وأفراد المجتمع الشيعة. وذكرت بعض التقارير أن عدداً من رجال الدين احتُجزوا بسبب محتوى خطبهم خلال ذكرى عاشوراء في سبتمبر/أيلول؛ وأن السلطات أفرجت عن جميع المعتقلين بدون تهمة بحلول 30 أكتوبر. أقام المسلمون الشيعة مسيرات لإحياء ذكرى عاشوراء و الأربعين في جميع أنحاء البلاد بتدخل محدود من الحكومة. في 4 نوفمبر/تشرين الثاني، حكمت محكمة الاستئناف، بعد نقضها لحكم سابق بالبراءة، على الشيخ علي سلمان، الأمين العام لجماعة الوفاق السياسية المنحلة المعارضة والشيوعية إلى حد كبير، بالسجن المؤبد بتهمة التجسس بدعوى تأمره مع قطر لتقويض الحكومة في عام 2011. في 13 نوفمبر/تشرين الثاني، اعتقلت السلطات علي العشري، عضو برلمان شيعي سابق وعضو في جمعية الوفاق، بسبب تعليقاته على وسائل التواصل الاجتماعي والتي وصفتها الحكومة بأنها "تحريض على عدم المشاركة في الانتخابات". في فبراير/شباط، قدمت الحكومة مداخلات إلى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان فيما يتعلق بامتنال الدولة لالتزاماتها بالميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية، مُشيرةً إلى أن دستور البلاد يكفل حرية الضمير والمعتقد الديني، فضلاً عن حرية بناء أماكن العبادة واستخدامها دون تمييز. في نوفمبر/تشرين الثاني، أعرب مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في ملاحظاته الختامية النهائية حول امتثال الدولة لالتزاماتها بموجب الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية، عن قلقه بشأن "التقارير التي تشير إلى تعرّض أفراد الطائفة الشيعية لقيود على حقوقهم في العبادة وممارسة معتقداتهم الدينية" و"التقارير التي تشير إلى أن السكان الشيعة ممثلون تمثيلاً ناقصاً في الحياة السياسية والعامّة". في 11 يوليو/تموز، أزالَت الحكومة الحواجز الخرسانية ونقاط التفتيش والأسلاك الشائكة التابعة للشرطة والتي كانت قد قيدت من قبل الدخول إلى منطقة الدراز ذات الأغلبية الشيعية، لكن الشيعة المحليين استمروا في القول إن السلطات منعت غير المقيمين من إمامة صلاة الجمعة. في 12 يونيو، سنّت الحكومة تعديلاً على قانون ممارسة الحقوق السياسية يحظر على الأعضاء السابقين في الوفاق، والجمعيات السياسية المحظورة الأخرى، الترشح في الانتخابات البلدية والبرلمانية. نشرت منظمة العفو الدولية بناءً على التقارير التي تلقتها تقريراً في سبتمبر/أيلول يُفيد بأن السجناء الشيعة كانوا عرضةً للتخويف والمضايقة وسوء المعاملة، ومنعت عنهم الرعاية الطبية اللازمة بسبب انتمائهم الديني والسياسي. قال ممثلو الطائفة الشيعية بأن هناك تمييزاً متواصلاً في التوظيف الحكومي والتعليم والنظام القضائي. في يونيو/حزيران، افتتحت الحكومة مركز الملك حمد للتعايش والحوار بين الأديان، وفي يوليو/تموز، أعلنت عن خططها لتأسيس منصب سفير متجول للتعايش والحرية الدينية. في يونيو/حزيران، عقدت الكنيسة الكاثوليكية احتفالاً عظيماً لإنشاء كاتدرائية تُبنى على أرض تبرع بها الملك.

ذكر ممثلو الطائفة الشيعية أن معدل البطالة المرتفع وتدني الوضع الاجتماعي والاقتصادي للشيعة قد تفاقم بسبب التمييز المستمر في توظيفهم بالقطاعات العام والخاص. ظهرت تعليقات معادية للشيعة وأخرى معادية للسنة على وسائل التواصل الاجتماعي، بما في ذلك مزاعم بأن بعض القادة السياسيين الشيعة البارزين

السابقين والحاليين كانوا "خونة" و "يخدمون إيران." وفقاً للمجموعات الدينية غير المسلمة، بما في ذلك المسيحيين والهندوس والسيخ والبهائيين والبوذيين واليهود، كانت هناك درجة عالية من التسامح داخل المجتمع إزاء معتقدات الأقليات الدينية وتقاليدها ودور العبادة التابعة لها. على الرغم من عدم وجود قانون يمنع الأفراد من التحول من أي دين إلى آخر، إلا أن المواقف والسلوكيات الاجتماعية لم تشجع على التحول عن الإسلام.

التقى وزير الخارجية الأمريكي ونائب وزير الخارجية والسفير وموظفو السفارة مع المسؤولين الحكوميين البحرينيين للبحث على احترام حرية التعبير لضمان الإدماج الكامل لجميع المواطنين البحرينيين في الفرص السياسية والاجتماعية والاقتصادية والسعي للمصالحة بين الحكومة والمجتمعات الشيعية. استمر المسؤولون الأمريكيون أيضاً في دعوة الحكومة للسعي لإصلاحات سياسية تأخذ في الاعتبار احتياجات جميع المواطنين بغض النظر عن الانتماء الديني. واصل السفير وغيره من موظفي السفارة الأمريكية الاجتماع بشكل منتظم مع الزعماء الدينيين من طائفة واسعة من الأديان، وممثلي المنظمات غير الحكومية، والجماعات السياسية، لمناقشة حريتهم الدينية وحريتهم في التعبير فيما يتعلق بالممارسات الدينية.

القسم الأول: التوزيع السكاني حسب الإنتماء الديني

تشير تقديرات حكومة الولايات المتحدة إلى أن تعداد السكان يبلغ حوالي 1.4 مليون نسمة (تقديرات يوليو تموز 2018). يبلغ عدد المواطنين 677,000 من إجمالي عدد السكان وفقاً لإحصاءات الحكومة المحلية لعام 2017 وهي أحدث تقديرات حكومية. وفقاً لتقديرات الولايات المتحدة لعام 2017، يشكل المسلمون 73.7 في المائة من إجمالي السكان، والمسيحيون 9.3 في المائة، واليهود 0.1 في المائة، والآخرين 16.9 في المائة (الهندوس والبهائيون والسيخ والبوذيون).

وفقاً للحكومة، يشكل المواطنون حوالي 45 بالمائة من إجمالي عدد السكان. لا تنشر الحكومة إحصاءات بشأن تفاصيل تعداد طائفتي الشيعة والسنة. تشير معظم التقديرات من المنظمات غير الحكومية إلى أن الشيعة يشكلون الأغلبية (55 إلى 60 في المائة) من المواطنين. تقدر المصادر المحلية أن 99 في المائة من المواطنين مسلمون، بينما يشكل المسيحيون والهندوس والبهائيون واليهود مجتمعين نسبة 1 في المائة المتبقية. وفقاً لأفراد الطائفة اليهودية، هناك حوالي 36 مواطناً يهودياً من ست عائلات في البلاد.

معظم المقيمين الأجانب هم عمال مهاجرون من جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا وأفريقيا والبلاد العربية. تشير تقديرات الحكومة المحلية إلى أن حوالي 51 في المائة من المقيمين الأجانب هم من المسلمين، و 31 في المائة من الهندوس والبوذيين والبهائيين والسيخ، و 17 في المائة من المسيحيين (معظمهم من الروم الكاثوليك والبروتستانت والسريان الأرثوذكس ومار توما من جنوب الهند)، وأقل من 1 في المئة من اليهود.

القسم الثاني: وضع احترام الحكومة للحرية الدينية

الإطار القانوني

وفقاً للدستور فإن الإسلام هو الدين الرسمي، وتحمي الدولة التراث الإسلامي للبلاد. يكفل الدستور حرية الضمير، وعدم انتهاك حرمة أماكن العبادة، وحرية ممارسة الشعائر الدينية، وحرية القيام بمسيرات وتجمعات دينية "وفقاً للعادات والتقاليد المرعية في البلاد." يكفل الدستور حرية تكوين الجمعيات ما دامت لا

تنتهك الدين الرسمي أو النظام العام، ويحظر التمييز على أساس الدين أو العقيدة. يتمتع جميع المواطنين بحقوق متساوية بموجب القانون. وفقاً للدستور، جميع الأشخاص متساوون دون تمييز في الجنس، أو الأصل، أو اللغة أو العقيدة. يحظر قانون العمل التمييز في القطاع العام على أساس الدين أو العقيدة. يكفل القانون أيضاً سبل الانتصاف من خلال تقديم شكوى إلى وزارة العمل والتنمية الاجتماعية والهيئات القانونية في حالة التمييز أو الفصل من مكان العمل على أساس الدين.

يكفل الدستور الحق في التعبير عن الآراء ونشرها شريطة ألا تخالف "المعتقدات الأساسية للعقيدة الإسلامية"، ولا تمس وحدة الشعب، أو تثير الفتنة أو الطائفية.

يتكون البرلمان من مجلس أعلى مُعين (مجلس الشورى)، ومجلس النواب المنتخب، ويضم كل منهما 40 مقعداً. تُجري البلاد الانتخابات البرلمانية كل أربع سنوات. يسمح التعديل الدستوري لعام 2012 للملك بحل مجلس النواب، ولكنه يشترط أن يتشاور أولاً مع رئيسي مجلسي الشورى والنواب، وكذلك رئيس المحكمة الدستورية. يتمتع الملك أيضاً بصلاحيات تعديل الدستور واقتراح القوانين والمصادقة عليها وإصدارها. يتمتع مجلس الشورى بسلطة نقض التشريعات المقدمة من قبل مجلس النواب، بينما يتمتع مجلس النواب بسلطة فحص وإقرار التشريعات التي يقترحها الملك أو مجلس الوزراء.

يحظر القانون المنشورات وبرامج الإعلام المرئي والمسموع المناهضة للإسلام، ويقضي بالسجن لمدة لا تقل عن ستة أشهر "لتعريض دين الدولة الرسمي للإساءة والنقد".

يجب على الجماعات الدينية المسلمة التسجيل لدى وزارة العدل والشئون الإسلامية ليتسنى لها العمل. تُسجّل الجماعات الدينية السنية بالوزارة عن طريق الوقف السني، بينما تسجّل الجماعات الدينية الشيعية عن طريق الوقف الجعفري (الشيعي). الأوقاف عبارة عن مجالس للوقف تشرف على المساجد وقاعات الصلاة وتمولها وتقوم بأنشطة متنوعة تتعلق بها. يتعين على الطوائف والجماعات غير المسلمة التسجيل لدى وزارة العمل والتنمية الاجتماعية لكي تتمكن من ممارسة أنشطتها. لكي تتسجل الطائفة، يجب عليها أن تقدم رسالة رسمية بطلب التسجيل، مع نسخ عن محضر اجتماع لجنة المؤسسين، وقائمة مفصلة بالمؤسسين تشمل الأسماء والأعمار والجنسيات والمهن والعناوين وغيرها من المعلومات مثل اللوائح الداخلية للمجموعة ومعلومات الحساب المصرفي. قد تحتاج الجماعات الدينية أيضاً إلى موافقة من وزارة التعليم، أو وزارة الإعلام، أو وزارة الداخلية، وفقاً لطبيعة الأنشطة التي تعتمده الجماعة مزاولتها. وإذا نظمت أي طائفة دينية فعاليات خارج المكان المخصص لها دون موافقة، فإنها قد تخضع للملاحقة القضائية الحكومية والغرامة. يحظر القانون الأنشطة التي تقع خارج ميثاق المنظمة. لا يتطرق قانون العقوبات على وجه التحديد لأنشطة الطوائف الدينية غير المسجلة، ولكنه ينص على إغلاق أي فرع غير مرخص لمنظمة دولية بالإضافة إلى السجن لمدة تصل إلى ستة أشهر وغرامة تصل إلى 50 ديناراً بحرينياً (130 دولاراً) للأفراد المسؤولين عن إنشاء الفرع.

وفقاً للموقع الرسمي لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية، هناك 19 طائفة دينية غير مسلمة مسجلة لدى الوزارة وهي: الكنيسة الإنجيلية الوطنية، كنيسة مالايي البحرين لأبرشية جنوب الهند، الكنيسة الدولية لكلمة الحياة، كاتدرائية القديس كريستوفر، كنيسة عوالي الأنجليكانية، كنيسة الإنجيل الكامل بفيلاذلفيا، كنيسة سانت ماري والأنبا رويس (كاتدرائية سانت ماري الهندية الأرثوذكسية)، الجمعية المسيحية اليعقوبية وجماعة صلاة القديس بطرس (كنيسة القديس بطرس اليعقوبية السريانية الأرثوذكسية)، كنيسة القديسة مريم السريانية الأرثوذكسية، كنيسة القلب الأقدس الكاثوليكية، كنيسة يسوع المسيح لقديسي الأيام الأخيرة، كنيسة

المسيح، الكنيسة الأرثوذكسية اليونانية، الكنيسة الخمسينية، بابس شري سوامينارايان ماندير البحرين (معبد هندوسي)، الجماعة الدينية والاجتماعية الهندية (معبد هندوسي)، الجماعة الروحية السيخية الثقافية والاجتماعية، كنيسة سانت توماس الإنجيلية في البحرين، مارثوما باريش، والكنيسة الأنجليكانية والأسقفية في البحرين. بالإضافة إلى ذلك، تشمل الجماعات غير المسجلة وغير المسلمة الطائفة البهائية والبوذية واليهودية.

يقضي قانون العقوبات بعقوبة لا تزيد عن السجن لمدة عام أو غرامة لا تزيد عن 100 دينار (270 دولار) بسبب الإساءة إلى إحدى الجماعات الدينية المعترف بها أو ممارستها، أو لتشويه صورة شخصية دينية مقدسة لأعضاء مجموعه معينة.

ينص القانون على فرض غرامات أو عقوبة على إهانة مؤسسة، أو إعلان أخبار كاذبة أو ضارة، أو نشر الشائعات، أو تشجيع الآخرين على ازدراء طائفة أو مجموعة دينية مختلفة، أو التجمع بشكل غير قانوني، أو الدعوة إلى تغيير الحكومة، وذلك من بين جرائم أخرى. يعالج مكتب الأمين العام للتظلمات حقوق السجناء، بما في ذلك الحق في ممارسة شعائرهم الدينية.

تُشرف وزارة العدل والشؤون الإسلامية على نشاطات الوقف السنّي والوقف الجعفري على حد سواء. تشرف مجالس الوقف على أنشطة المساجد وقاعات الصلاة، وتراجع وتعتمد تعيين رجال الدين بالمرافق الدينية الخاضعة لأصلاحياتها، وتمولّ بناء وصيانة المرافق الدينية. وفقاً للحكومة، لم تعد وزارة العدل والشؤون الإسلامية تمويل رواتب أعضاء مجالس الأوقاف اعتباراً من شهر أغسطس/آب. تتدرج الآن مجالس الأوقاف، شأنها شأن بقية موظفي وزارة العدل والشؤون الإسلامية، تحت إشراف مكتب الخدمة المدنية، الذي انتقل الإشراف عليه خلال العام إلى مجلس الخدمة المدنية الذي يرأسه ولي العهد. تخصص الحكومة 2.7 مليون دينار (7.16 مليون دولار) سنوياً لكل مجلس من مجالس الأوقاف. تتكفل ضريبة الأرباح والدخل من إيجار العقارات ومصادر خاصة أخرى إلى حد كبير بتمويل ما تبقى من عمليات مجالس الأوقاف. يجوز لمجالس الأوقاف أن تدفع عمولات ومكافآت ثابتة للخطباء والشخصيات الدينية الأخرى.

يشرف المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية على الأنشطة الدينية العامة التي تجري داخل البلاد، ويراجع مشروعات القوانين الصادرة عن البرلمان، وينشر المناهج الدراسية الخاصة بالدراسات الإسلامية، علاوة على النصوص الدينية الرسمية. يتألف المجلس من رئيس ونائب رئيس و 16 من علماء الدين البارزين، ثمانية من السنّة وثمانية من الشيعة، معظمهم من الدعاة البارزين أو القضاة الشرعيين. يعيّن الملك أعضاء المجلس للعمل لمدة أربع سنوات. يقدم المجلس منحةً جامعية للدراسات الإسلامية العليا للطلاب ذوي الدخل المحدود، وذلك بشكل مستقل عن برامج المنح الدراسية الحكومية. يتولى المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية مراجعة جميع التشريعات التي يقترحها البرلمان لضمان امتثال مشروع القانون للشريعة. يتشاور المجلس أيضاً مع الهيئات الحكومية الأخرى قبل إصدار تصاريح للمراكز أو الجمعيات الإسلامية الجديدة. يضطلع المجلس بمسئولية مراجعة محتويات البرامج الإسلامية التي تُبث عبر وسائل الإعلام الرسمية، مثل محطة التلفزيون الرسمية وبرامج الإذاعة الرسمية. كما ينظم المجلس مؤتمرات وورش عمل بين الأديان.

ينفرد الملك بالسلطة القانونية لتخصيص الأراضي الحكومية، بما في ذلك للأغراض الدينية، إلا أنه يجوز له تفويض هذه السلطة لمسؤولين حكوميين بما فيهم رئيس الوزراء. بموجب القانون، يتطلب بناء أماكن العبادة موافقة السلطات الوطنية والبلدية المختصة. يسمح القانون لدور العبادة غير المسلمة بعرض الصليبان أو الرموز الدينية الأخرى على مبانيهم من الخارج. تشمل الهيئات الحكومية المعنية بإصدار تراخيص البناء

وزارة العدل والشئون الإسلامية للأماكن الدينية غير الإسلامية، وأي من الأوقاف السننية أو الأوقاف الشيعية التابعين لوزارة العدل والشئون الإسلامية بالنسبة للمواقع الإسلامية، وجهاز المساحة والتسجيل العقاري. يعتمد بناء مسجد جديد، سواء كان شيعياً أو سننياً، على قرار الحكومة بشأن الحاجة إلى مسجد جديد في المنطقة.

ينظم القانون تدريس الديني الإسلامي على جميع مستويات النظام التعليمي. تمول الحكومة المدارس الحكومية من الصف الأول إلى الثاني عشر، وتعتبر مادة التربية الإسلامية إلزامية لجميع الطلاب المسلمين، واختيارية لغير المسلمين. يجب أن تكون المدارس الخاصة مسجلة لدى الحكومة، ومع بعض الاستثناءات القليلة (مثل مدرسة ممولة من الخارج وتديرها جهة أجنبية)، يجب أيضاً تدريس الديني الإسلامي للطلاب المسلمين. يجب أن تحصل المدارس الخاصة التي ترغب في تقديم دروس لا تعتمد على المنهج الإسلامي لغير المسلمين على إذن من وزارة التعليم. يشارك الطلاب المسلمون وغير المسلمين في الدروس الدينية خارج ساعات الدوام المدرسي بحسب رغبة الأهل.

وفقاً لوزارة التربية والتعليم، ليس هناك مذهب فقهي محدد يشكل الأساس لمادة التربية الإسلامية في مناهج المدارس الحكومية. وفقاً لوزارة التربية والتعليم، يتولى فريق من الخبراء بالتنسيق مع المجلس الأعلى للشئون الإسلامية مراجعة وتطوير المنهج الدراسي الإسلامي بالمدارس الحكومية بشكل دوري، وذلك للتأكيد على القيم الإسلامية المشتركة بين المذاهب السننية والشيعية المختلفة ونبذ التطرف وتعزيز التسامح والتعايش. وفقاً للحكومة، يقدم المجلس مساعدة مالية للحوزات الستة المسجلة لديها (حلقات شيعية)، بينما اختارت الحوزات الأخرى أن تكون ممولة بمصادر خاصة. لا تسمح الحكومة لجهات مانحة أجنبية بالمساهمة في الحوزات الممولة بمصادر خاصة. لا توجد قيود على الالتحاق بالدراسات الدينية في الخارج. تسمح الحكومة أيضاً للجماعات غير المسلمة بتقديم التعليم الديني لأتباعها.

وفقاً للدستور، تُعتبر الشريعة قاعدة أساسية للتشريع، على الرغم من أن المسائل المدنية والجنائية تحكمها قوانين مدنية. فيما يتعلق بمسائل الأسرة والأحوال الشخصية، ينص الدستور على أن الميراث حق مضمون تحكمه الشريعة، كما أنه يضمن واجبات المرأة ومكانتها ومساواتها مع الرجل، وفقاً للشريعة. ينص قانون الأحوال الشخصية على أن التفسير السني أو الشيعي للشريعة فيما يتعلق بشؤون الأسرة، بما في ذلك الميراث وحضانة الأطفال والزواج والطلاق، يجب أن يُطبق بالاعتماد على الانتماء الديني للطرف. يجوز للأسر المختلطة من السنة والشيعية اختيار نظام المحاكم الذي ينظر في قضيتهم. تنطبق أحكام قانون الأحوال الشخصية على النساء من الشيعة والسنة على حد سواء، ويشترط موافقة المرأة على الزواج، ويسمح للمرأة بإدراج شروطها في عقد الزواج. يجوز لغير المسلمين الزواج في احتفالات مدنية أو دينية، وتفصل المحاكم المدنية لهم في مسائل مثل الطلاق وحضانة الأطفال.

لا تدرج الحكومة الانتماء الديني على وثائق الهوية الوطنية، بما في ذلك شهادات الميلاد. على الرغم من ذلك، تُسجل طلبات الحصول على شهادات الميلاد ووثائق الهوية الوطنية ديانة الطفل (إما مسلم أو مسيحي أو يهودي أو آخر)، ولكن ليس الطائفة، كذلك قد تطلب استمارات دخول المستشفيات ونماذج التسجيل في المدارس معلومات عن دين الفرد.

ينص الدستور على أن الدولة تسعى جاهدة لتعزيز العلاقات مع الدول الإسلامية، وينص على أن خلافة الملك تتم بالوراثة، وتنتقل من الابن البكر إلى الابن البكر. العائلة المالكة سننية.

يحظر القانون على الأفراد الانتماء الى الجمعيات السياسية أو الانخراط في أنشطة سياسية أثناء عملهم كرجال دين في مؤسسة دينية، بما في ذلك العمل على أساس طوعي.

في يونيو/ حزيران، وقع الملك تعديلات على قانون ممارسة الحقوق السياسية لعام 2002، والذي يحظر ترشيح قادة وأعضاء الجمعيات السياسية التي حُلت بأمر نهائي من المحكمة. يستبعد القانون الأعضاء السابقين في جمعية الوفاق السياسية الشيعية، علاوة على الأحزاب الأخرى التي لا ينتمي معظم أعضائها إلى الشيعة، بما في ذلك جمعية وعد السياسية. يحظر القانون الجديد أيضاً على المجرمين وعلى أي شخص أدين سابقاً وحُكم عليه بالسجن لأكثر من ستة أشهر من الترشح لأي منصب. في 3 يوليو/ تموز، وقع الملك تعديلاً على بعض أحكام قانون الجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية والهيئات الخاصة العاملة في ميدان الشباب والرياضة والمؤسسات الخاصة. يمنع التعديل أعضاء الجماعات المعارضة المنحلة، مثل الوفاق ووعد، من الخدمة في مجالس إدارات المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، ويشترط أن يكون عضو مجلس إدارة المنظمات غير الحكومية متمتعاً بشكل متواصل "بكامل حقوقه المدنية والسياسية".

بموجب القانون، تنظم الحكومة وتراقب جمع الأموال من قبل المنظمات الدينية وغيرها. يجب على المنظمات التي ترغب في جمع الأموال أولاً الحصول على إذن من وزارة العدل والشئون الإسلامية.

يضمن القانون لنزلاء مراكز الإصلاح الحق في حضور الدفن وتلقي التعازي خارج السجن.

الدولة طرف في الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية، مع تحفظات تنص على أنها تُفسر أحكام الميثاق المتعلقة بحرية الدين وحقوق الأسرة والمساواة بين الرجل والمرأة أمام القانون على أنها "لا تمس بأي شكل من الأشكال" تعاليم الشريعة.

ممارسات الحكومة

بما أن الدين والسياسة غالباً ما يرتبطان ارتباطاً وثيقاً، فقد كان من الصعب تصنيف العديد من الأحداث على أنها نابعة فقط من الهوية الدينية. استمرت الحكومة في استجواب واعتقال واحتجاز رجال الدين وأفراد المجتمع الشيعية. استمرت الحكومة في مراقبة الخطب الدينية وإعطاء توجيهات عامة بخصوص محتواها، وتوجيه اتهامات بحق رجال الدين الذين تحدثوا بشكل متكرر عن مواضيع غير مُوافق عليها. اعتقلت السلطات رجل الدين الشيعي عيسى المؤمن في 4 فبراير/ شباط بتهمة "التحريض على الكراهية ضد الحكومة" خلال خطبة الجمعة، وحكمت عليه بالسجن لمدة ثلاثة أشهر. أفادت منظمات غير حكومية دولية ومحلية بأن الشرطة استدعت أكثر من 25 شخصاً، بما فيهم رجال دين، في الفترة التي سبقت وتلت ذكرى عاشوراء في الفترة من 20 إلى 21 سبتمبر/ أيلول، وهو اليوم الأهم في التقويم الديني الشيعي. بناءً على التقارير التي تلقتها، ذكرت منظمة العفو الدولية أن العديد من المعتقلين خضعوا للتحقيق بتهمة التحريض على الكراهية ضد النظام وأن أكثر من 15 من رجال الدين والمساعدين العاديين من بينهم "تم استجوابهم بخصوص محتوى خطبهم". احتجزت الشرطة الكثير من الأفراد خلال الليل، واعتقلت آخرين وأفرجت عنهم بعد ذلك. وفقاً لتقارير محلية، من بين الذين تم استدعاؤهم، احتجزت السلطات تسعة أشخاص لفترات متفاوتة تتراوح بين يوم واحد إلى أكثر من شهر في انتظار التحقيق. واعتباراً من 30 أكتوبر/ تشرين الأول، لم يكن أي منهم في الحجز.

ذكرت منظمة العفو الدولية أنه قبل الانتخابات البرلمانية في نوفمبر/ تشرين الثاني، نفذت قوات الأمن سلسلة من الاعتقالات التعسفية ضد النشطاء والشخصيات الدينية المشتبه في دعمها للمعارضة السياسية للنظام الملكي. في 12 أكتوبر/ تشرين الأول، تلقت منظمة العفو الدولية تقارير تفيد بأن السلطات احتجزت ما يقرب من عشر محتجّين في قرية كرانة، واحتجزتهم لمدة شهر تقريباً بسبب التجمع بشكل غير القانوني. في 4 نوفمبر/ تشرين الثاني، دخلت قوات الأمن نحو 10 منازل خاصة في مدينة كرباباد ذات الأغلبية الشيعية واعتقلت 16 فرداً، من بينهم سبعة من من القاصرين. وفي نوفمبر/ تشرين الثاني، تلقت منظمة العفو الدولية تقاريراً عن إعادة إنشاء نقاط تفتيش تابعة للشرطة في القرى ذات الأغلبية الشيعية مثل الدير وسماهيح بالإضافة لمدينة حمد المختلطة دينياً. بقيت عدة نقاط تفتيش وحواجز على الطرق في قرية سنابس ذات الأغلبية الشيعية. في 11 يوليو/تموز، قامت الحكومة بإزالة الحواجز الاسمنتية والأسلاك الشائكة ونقاط التفتيش التابعة للشرطة التي كانت قد قيدت من قبل الدخول إلى حي دراز ذي الأغلبية الشيعية. لا زال الشيعة المحليون يقولون إن السلطات منعت غير المقيمين، بمن فيهم رجال الدين الشيعة، من الدخول لأداء أو إمامة الصلاة بالمساجد في الدراز.

في 4 نوفمبر/ تشرين الثاني، حكمت محكمة الاستئناف على علي سلمان، الزعيم السابق للوفاق، واثنين من زملائه بالسجن مدى الحياة بتهمة التآمر مع قطر لتقويض الحكومة في عام 2011. ونقضت محكمة الاستئناف حكماً سابقاً بالبراءة حكمت به المحكمة الجنائية في يونيو/حزيران عقب استئناف قدمه مكتب النائب العام. كانت السلطات قد حكمت في السابق بسجن سلمان بتهمة أخرى بالتحريض على الكراهية، وكان من المقرر إطلاق سراحه في شهر ديسمبر/كانون الأول بعد انتهاء فترة سجنه لمدة أربع أعوام. حاكمت الحكومة غيابياً اثنين من المتهمين مع سلمان وهما النائبان السابقان عن جمعية الوفاق حسن علي جمعة سلطان وعلي مهدي علي الأسود.

وفقاً للصحافة المحلية وتقارير المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام الاجتماعية، اعتقلت السلطات في 13 نوفمبر/ تشرين الثاني النائب السابق عن الوفاق علي العشري بسبب منشور نشره على وسائل التواصل الاجتماعي أعلن فيه عن عزمه مقاطعة الانتخابات، قائلاً: "أنا مواطن بحريني محروم من حقوقي السياسية والمدنية، لذلك أنا وعائلتي سنقاطع الانتخابات." وقد أطلق سراحه في 27 نوفمبر/ تشرين الثاني، وما زالت التهم جارية حتى نهاية العام. ذكرت النيابة العامة أن السلطات تحقق مع العشري "للتحريض على عدم المشاركة في الانتخابات."

في 18 أبريل/نيسان، حكمت المحكمة على النائب السابق محمد خالد بالسجن لمدة ثلاثة أشهر لنشره على وسائل التواصل الاجتماعي منشورات "تشوّه" رمزاً دينياً يُبجله الشيعة.

في يناير/كانون الثاني، خسر رجل الدين الشيعي حسين القصاب استئنافه ضد حكم صدر بحقه بالسجن لمدة عام مع وقف التنفيذ وغرامة قدرها 100 ألف دينار (265,000 دولار) بتهمة غسل الأموال وجمع الأموال دون ترخيص حكومي. في عام 2017، أدانت المحكمة الجنائية العليا رجل الدين الشيعي البارز عيسى قاسم، الذي وظّف القصاب، بنفس التهم الموجهة إليه، لكنه لم يستأنفها. أشارت وسائل الإعلام بأن قاسم هو رجل الدين الشيعي البارز في البلاد، وأفاد أنصاره بأن مكتبه جمع الأموال وأنفقها وفقاً للعادات والالتزامات الشيعية، وقالوا أن الحكومة استهدفته بسبب مكانته البارزة في المجتمع الشيعي. على الرغم من أن قاسم كان رهن الإقامة الجبرية بحكم الواقع منذ يونيو/حزيران 2016 وسُحبت جنسيته، فقد سهّلت الحكومة سفره إلى لندن لتلقي العلاج. وفي نهاية العام، كان قاسم لا يزال يخضع للعلاج في لندن.

في 29 أكتوبر/تشرين الأول، أيدت محكمة الاستئناف العليا الحكم الصادر عام 2017 من قبل المحكمة الجنائية الصغرى على النائب السابق للوفاق حسن عيسى بالسجن لمدة 10 سنوات وغرامة قدرها 100.000 دينار (265.000 دولار) لمساعدته في تمويل هجوم إرهابي بالقنابل في يوليو/تموز 2015 أدى إلى مقتل اثنين من عناصر الشرطة. نفى عيسى علاقته بالتفجير قائلاً انه لم يقدم أموالاً لإرهابيين ولكنه وزع أموالاً على الأسر الفقيرة بحكم دوره كزعيم ديني في منطقته.

ظل العديد من رجال الدين الشيعة الذين اعتقلوا في عام 2011 في السجن بحلول نهاية العام. كان قد تم الربط بينهم وبين المعارضة السياسية، وصدرت ضدهم أحكام بالسجن لمدة تتراوح بين 15 سنة والسجن مدى الحياة بتهم تتعلق بنشاط إرهابي أو بالتحريض على الكراهية. لقد اعتبرتهم بعض المنظمات غير الحكومية سجناء سياسيين.

في 6 نوفمبر/تشرين الثاني، أصدرت وزارة العدل والشئون الإسلامية إخطاراً للأئمة والمؤذنين والخطباء بأن المرشحين في الانتخابات البرلمانية القادمة ممنوعين من إجراء أي أنشطة مرتبطة بالحملات الانتخابية في دور العبادة أو المراكز الدينية. في 15 نوفمبر/تشرين الثاني، ناشدت كل من هيئات الوقف السنوية والجعفرية التي ترعاها الحكومة المواطنين بالمشاركة في الانتخابات البلدية والبرلمانية المقبلة.

في نوفمبر/تشرين الثاني، أصدر مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ملاحظاته الختامية بشأن البلد وامتثالها للالتزامات الدولية للميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية. قدمت الحكومة مداخلتها إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في فبراير/شباط، موضحةً أن الدستور يضمن حرية الضمير والمعتقد الديني، وأنه لا يوجد قانون أو عرف يميز ضد أي جماعة أو دين، وأن الدستور "ينص على حرية العبادة والاستفادة من مثل هذه الأماكن دون تمييز لصالح مجموعة أو ديانة على أخرى." عيّرت لجنة حقوق الإنسان في تقريرها عن قلقها إزاء التقارير التي تفيد بأن "أفراد الطائفة الشيعية تعرضوا لقيود على حقوقهم في العبادة والتعبير عن معتقداتهم الدينية...." كما أعربت اللجنة عن قلقها إزاء "التقارير التي تفيد بأن السكان الشيعة ممثلون تمثيلاً ناقصاً في الحياة السياسية والعامة، بما في ذلك في البرلمان." أما فيما يتعلق بالحرية الدينية، فكانت اللجنة "تشعر بالقلق إزاء وجود ممارسات تؤثر سلباً على ممارسة الحرية الدينية أو المعتقد والمنصوص عليها في المادة 18 من الميثاق" واقترحت على الحكومة "عدم تجريم التجديف وضمن أن يتمتع جميع الأفراد بالحقوق الكامل في حرية الضمير أو الدين أو المعتقد،" بما في ذلك بذل الجهود لضمان تمثيل السكان الشيعة بشكل عادل في المجالات العامة والسياسية وحمايتهم من التمييز.

في تقرير أعدته في شهر يونيو/حزيران ليقوم مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بمراجعته، ذكرت منظمة غير حكومية مقرها الولايات المتحدة أن الحكومة "شددت القيود على الحقوق الدينية والثقافية الشيعية منذ عام 2011." وذكر التقرير أيضاً أن "قوات الأمن تستخدم العنف بشكل روتيني لقمع حقوق المجتمع الشيعي في حرية التجمع وحرية تكوين الجمعيات وحرية الرأي وحرية التعبير الثقافي أو الديني."

في ديسمبر/كانون الأول، عين الملك مواطنين شيعة في مناصب قيادية عليا، بما في ذلك كأعضاء في مجلس الوزراء ومجلس الشورى. لا تحتفظ الحكومة بإحصائيات رسمية حول الانتماء الديني أو الطائفة للموظفين العموميين أو أعضاء البرلمان أو الوزراء. ومع ذلك، وفقاً لتقديرات غير رسمية، كان مجلس الشورى المكون من 40 عضواً يضم 18 عضواً شيعياً وعضواً يهودياً واحداً وعضواً مسيحياً واحداً، بينما كان بقية الأعضاء العشرين من السنة. في أعقاب الانتخابات البرلمانية في نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول، أشارت مصادر إلى أنه من بين 40 مقعداً في مجلس النواب، فاز 25 من الأعضاء السنة و 15 من

الشيعة. لم يترشح أي من أعضاء البرلمان الحاليين على أساس طائفي واضح. كان خمسة من أعضاء مجلس الوزراء الأربعة والعشرين، بما فيهم أحد نواب رئيس الوزراء الخمسة، من الشيعة.

وفقاً لنشطاء محليين وتقارير وسائل التواصل الاجتماعي، أدت تعديلات الحكومة على قانون ممارسة الحقوق السياسية لعام 2002 إلى منع خمسة أشخاص على الأقل من التسجيل كمرشحين في الانتخابات البرلمانية والبلدية في أكتوبر/تشرين الأول بسبب انتماهم السابق إلى جمعية الوفاق، وهي جمعية سياسية معظمها من الشيعة وتم حلها في عام 2016 بقرار حكومي أيده المحكمة في عام 2017. على الرغم من أن الحكومة صرحت بأنها تعتبر أن التعديلات ضرورية لمنع منتهكي القانون من المشاركة في الانتخابات، إلا أن العديد من أعضاء المجتمع الشيعي قالوا إنهم يعتبرون القانون محاولة للحد من مشاركة السياسيين الشيعة المعارضين. أشارت منظمة العفو الدولية إلى أنه نظراً لأن أعضاء الوفاق الذين وصفتهم بأنهم أكبر جماعة شيعية معارضة في البلاد، مُنعوا من المشاركة في الانتخابات، فإن القانون الجديد "سيكون له تأثير تمييزي بحكم الواقع على المشاركة السياسية للشيعة". وفقاً لمنظمة هيومن رايتس ووتش، فإن هذا التشريع حرم مرشحي المعارضة فعلياً من المشاركة في الانتخابات. بعد الانتخابات، لاحظت إحدى المنظمات غير الحكومية أن "التقسيم [التاريخي] المنحاز للدوائر الانتخابية ... أضعف تأثير ... الأغلبية الشيعية".

وفقاً للحكومة، سُمح للسجناء عموماً بممارسة شعائرهم الدينية، لكن كانت هناك تقارير من ناشطين شيعة تفيد بأن السلطات أحياناً كانت تمنع السجناء من حضور الخطب الدينية وأداء الصلاة في أوقاتها. أفادت الأمانة العامة للمنظمات التي انتقدتها منظمة غير حكومية واحدة على الأقل بسبب عدم وفائها بواجبها، بأنها لم تتلقَ أي شكاوى أو طلبات للمساعدة بشأن حقوق السجناء في ممارسة شعائرهم الدينية طيلة العام. وفقاً لوزارة الداخلية، سُمح لعشرة مساجين بحضور جنازات خارج السجن خلال العام. ما زالت الحكومة لا توفر احصائيات دورية عن المعتقلين. بناءً على تقارير تلقتها، أفادت منظمة العفو الدولية بأن السجناء الشيعة كانوا عرضة للتخويف والمضايقة وسوء المعاملة من حراس السجن، وحُرموا من الحصول على الرعاية الطبية اللازمة بسبب دينهم. لا زال المسؤولون الحكوميون يقولون بأن وزارة الداخلية التي تشرف على مرافق الاحتجاز لا تحظر إلا الممارسات التي تنتهك قواعد السلامة بالسجون، مثل التلويح باللافتات الدينية، أو تنظيم تجمعات كبيرة للاحتفالات الدينية. أفادت الحكومة بأن غرفاً خاصة كانت متاحة للسجناء للعبادة والصلاة بغض النظر عن الانتماء الديني. صرح المعهد الوطني لحقوق الإنسان، وهو منظمة حكومية لحقوق الإنسان تعرضت لانتقادات من قبل منظمة غير حكومية مقرها الولايات المتحدة بسبب ما وصفته بعدم استقلاليتها، بأنه لم يتلقَ أي حالات تعرض فيها السجناء للمضايقة أو سوء المعاملة على أيدي حراس السجن بسبب انتماهم الديني خلال العام.

في سبتمبر/أيلول، وفقاً لتقارير تلقتها منظمة هيومن رايتس ووتش، أفادت ثلاث سجينات بأن مسؤولي السجن اعتدوا عليهن بعد أن اشتكين من حرمانهن من حقهن في المشاركة في الاحتفالات الدينية بذكرى عاشوراء. وفقاً لأحد أقارب النساء، قيّدت سلطات السجن فيما بعد حصول السجينات على الزيارات العائلية والمكالمات الهاتفية والوقت الذي يقضيه خارج زرناناتهن. بعد زيارة السجن والاجتماع مع المحتجزين ومراجعة ملفات السجن، أصدر المعهد الوطني لحقوق الإنسان بياناً في 1 أكتوبر/تشرين الأول يفيد بأن مزاعم التدخل في الممارسات الدينية "غير صحيحة وتتعارض مع الواقع." في 4 أكتوبر/تشرين الأول، ذكر معهد البحرين للحقوق والديمقراطية، وهو منظمة غير حكومية مقرها المملكة المتحدة، أن المعتقلات اتصلن به للاعتراض على البيان الذي أصدره المعهد.

ذكرت الحكومة أنه لم يحدث أي تغيير منذ عام 2017 في عدد المرافق السنوية التي بلغت 452 مسجداً سنياً مرخصاً و 91 مركزاً اجتماعياً سنياً، وأن عدد أماكن العبادة الشيعية المرخصة ظل على 608 مسجداً و 618 مآتماً (دور الصلاة الشيعية والتي تسمى أحياناً الحسينيات في بلدان أخرى). ذكرت الحكومة أنها منحت خمسة تصاريح خلال العام لبناء مساجد سنوية وثمانية تصاريح لبناء مساجد ومآتم شيعية. ذكرت الحكومة أن تحديد ما إذا كان المسجد سيكون سنياً أو شيعياً في مشاريع الإسكان الجديدة يعتمد على تركيبة السكان الجدد واحتياجاتهم.

واصلت وزارة العدل والشئون الإسلامية مراقبة التزام رجال الدين بالتعهد الأخلاقي الذي وضعت له لمن يعملون في الخطاب الديني. تعرض الدعاة الذين انحرفوا عن التعهد إلى الرقابة أو الصرف من الخدمة بواسطة السلطات، على اعتبار أن أفعالهم تُعرض الأمن القومي للخطر. ذكرت وزارة العدل والشئون الإسلامية أنها تُراجع الخطب التي يرسلها الدعاة إلى الحكومة كل أسبوع. ذكرت وزارة العدل والشئون الإسلامية بأنها تزور المساجد بشكل دوري للتأكد من أن خطب الدعاة "معتدلة" الطابع، وتتفادى مناقشة المواضيع المثيرة للجدل، ولا تحت على العنف، ولا تستغل الخطاب الديني لخدمة أغراض سياسية. ما زالت الوزارة أيضاً تعلن مقدار الزكاة التي يدفعها الشخص البالغ طوعاً إلى الفقراء في الأعياد الدينية. وفقاً لممثلي الطائفة الشيعية، استدعت الشرطة مرة أخرى خلال عاشوراء بعض المنشدين والواعظين الشيعة وطلبت منهم التوقيع على تعهداتٍ بتجنب مناقشة السياسة من المنبر.

ما زالت الحكومة تسمح للجماعات الشيعية بتشكيل الموكب لإحياء ذكرى عاشوراء والأربعين في أنحاء البلاد، وكان أكبر الموكب قد نظمتها الهيئة العامة للموكب الحسينية في المنامة، وهي منظمة شيعية. خلال العطلة الرسمية السنوية لعاشوراء التي تستمر ليومين تم إغلاق معظم المدارس والمكاتب الحكومية. قدرت وسائل الإعلام المحلية بأن أكبر الموكب قد جذب ما بين 150,000 إلى 200,000 شخص في وسط مدينة المنامة. سمحت الحكومة بإعادة تمثيل استشهاد الحسين في الأماكن العامة وسمحت بالقيام بمسيرات عامة في ذكرى عاشوراء. وكما كان الحال في السنوات السابقة، وفرت وزارة الداخلية الأمن للموكب، لكنها أزلت مرة أخرى بعض أعلام ولافتات وزينة عاشوراء من الشوارع والممتلكات الخاصة في القرى الشيعية، ولكنها لم تزلها عن الموكب الكبير في المنامة، وذلك وفقاً لقادة من الشيعة. ذكرت الحكومة أن موظفي وزارة الداخلية أزالوا اللافتات لأنها خالفت القواعد المتعلقة بتقسيم المناطق أو لأنها احتوت على رسائل سياسية.

ما زالت الحكومة تسمح للطوائف غير المسلمة، المسجلة وغير المسجلة على حد سواء، بأن يكون لها أماكن عبادة معروفة، وأن تعقد التجمعات الدينية وتعرض الرموز الدينية. وما زالت وزارة الداخلية توفر الأمن للفعاليات الكبرى التي تنظمها الطوائف الدينية، بما فيها الطوائف غير المسلمة. صرحت قوات الأمن أنها تواصل رصد الخطب والتجمعات الدينية والجنازات حفاظاً على السلام والأمن.

أفاد أتباع الأقليات الدينية بأنهم تمكنوا من إنتاج مواد إعلامية ومنشورات دينية وتوزيعها في المكتبات والكنائس، إلا أن الحكومة لم تسمح بالمنشورات التي يُعتقد بأنها تنتقد الإسلام. وفقاً لطوائف دينية غير مسلمة، لم تتدخل الحكومة في الشعائر الدينية وشجعت على التسامح إزاء معتقدات وتقاليد الأقليات الدينية.

لم يتم الإبلاغ عن أي تقدم في بناء الكنيسة القبطية الأرثوذكسية في المنامة في أعقاب إعلان الملك في عام 2016 بأنه سيسمح ببنائها. في يونيو/حزيران، حضر مسؤولون حكوميون ودبلوماسيون وزعماء دينيون تدشين حجر الأساس لبناء الكاتدرائية الكاثوليكية على الأرض التي تبرع بها الملك. كان من المقرر أن

تكتمل الكاتدرائية التي ستكون مقراً للكنيسة الرسولية الكاثوليكية في شمال الجزيرة العربية بحلول منتصف عام 2021. يقيم رئيس المطرانية الشمالية للكنيسة الكاثوليكية أسقف كاميلو بالين في مقره بالبحرين منذ عام 2011.

في مارس/آذار، أبلغت وزارة العدل والشئون الإسلامية عن الإنتهاء من إعادة إعمار القدر الممكن من 27 مسجداً من بين 30 مسجداً دمرته أو أُلْفَتْه في عام 2011، وذلك امتثالاً للجنة مستقلة لتقصي الحقائق. من بين المساجد الثلاثة المتبقية، ذكرت الحكومة أن أحد المساجد في سلماباد أعيد بناؤه من قبل السكان المحليين دون تصريح وفي موقع "غير قانوني"، على الرغم من عرض الحكومة لموقع بديل في نفس الحي. وفقاً للحكومة، ظل المسجد الثاني المتبقي في هورة سند قيد التقييم لأن تسعة مساجد شيعية أخرى كانت موجودة بالفعل على مقربة منه، وذكرت الحكومة أن المسجد الثالث في مدينة حمد قد يتم نقله إلى مكان آخر. أفاد بعض الشيعة أنهم لا يزالون غير راضين عن ثلاثة من الـ 27 مسجداً التي أعيد بناؤها لأنه أعيد بناؤها في مواقع مختلفة.

أفادت منظمات غير حكومية أن الحكومة ما زالت تعامل الشيعة بشكل مختلف عن السنة، وذكرت أن هذه المعاملة المختلفة تُلهب التصورات وسط الطائفة الشيعية بأن النظام العدلي منحاز ضدهم.

على عكس السنوات السابقة، لم ترد أية تقارير خلال السنة عن نشر أسماء أو صور أفراد سنة أو شيعة متهمين بارتكاب جرائم في الصحف المحلية قبل الإدانة، وغالباً ما تم حذف تلك المعلومات حتى بعد صدور الحكم.

واصلت المحطة التليفزيونية التي تديرها الحكومة بث خطب الجمعة من أكبر مسجد سني في البلاد وهو مسجد الفاتح، ولكنها لم تبث أي خطب من المساجد الشيعية.

وفقاً للقانون، يحق للعرب المقيمين لمدة 15 سنة وغير العرب المقيمين لمدة 25 سنة التقدم بطلب للحصول على الجنسية. ذكرت الحكومة أن المقيمين الأجانب المتقدمين للحصول على الجنسية ليسوا مُطالبين بالإبلاغ عن انتمائهم الديني، إلا أن السياسيين والناشطين الاجتماعيين الشيعة لا زالوا يقولون بأن إجراءات التجنيس والمواطنة الحكومية تفضل السنة على الشيعة. وقالوا إن الحكومة استمرت في تجنيد السنة من دول أخرى للانضمام إلى قوات الأمن ومنحهم الجنسية بشكل معجل وتزويدهم بالإسكان الحكومي مع استبعاد المواطنين الشيعة من تلك القوات. وفقاً لنشطاء الطائفة الشيعية، يمثل هذا التجنيد المستمر والتجنيس المعجل للسنة محاولة مستمرة لتغيير كفة التوازن الديمغرافي بين مواطني البلد.

وفقاً لقادة وناشطين شيعة، ما زالت الحكومة تفضل المواطنين السنة لشغل مناصب الدولة، بما في ذلك وظائف المعلمين، وخاصة في المناصب الإدارية العليا بالخدمة المدنية والعسكرية، وقالوا أن السنة حصلوا على الأفضلية في الوظائف ذات الصلة بالحكومة، وخاصة في الرتب الإدارية للشركات المملوكة للدولة، وما زالوا يشيرون إلى وجود قلة من المواطنين الشيعة الذين يعملون في وظائف هامة بالدفاع والأمن الداخلي. وفقاً لأفراد المجتمع الشيعي، ما زالت عمليات التوظيف والترقية في الخدمة المدنية تفضل المرشحين السنة، واشتكى آخرون من أن الخدمات التعليمية والاجتماعية والبلدية في معظم الأحياء الشيعية كانت أدنى مستوى من تلك الموجودة في المجتمعات السنية. ذكرت الحكومة أنها بذلت جهوداً لدعم المدارس الحكومية في الأحياء الشيعية والسنية على حد سواء، وكررت تأكيدها للعموم على سياسة عدم التمييز في التوظيف والترقيات وتوفير الخدمات الاجتماعية والتعليمية. ذكرت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بأنها

نظمت معارض توظيف، وقدمت التوجيه المهني والمساعدات للعائلات المحتاجة في الأحياء ذات الغالبية الشيعية. ذكرت وزارة العمل والتنمية الإجتماعية، التي تضطلع بدور الإشراف على تطبيق قانون العمل في القطاع المدني، مجدداً، بأنه لم يتم الإبلاغ عن حالات تمييز ديني أو طائفي خلال العام. أما النشاط في مجتمع الشيعة فردوا مجدداً بأنهم لا يتقون في فعالية المؤسسات الحكومية في معالجة التمييز، لذلك لم يلجأوا إلى تلك المؤسسات.

قدمت مدرستان حكوميتان تعليماً دينياً أكثر تعمقاً للطلاب من المرحلة الابتدائية حتى الثانوية، أما ما تبقى من مناهجها فقد كان يتفق مع مناهج المواد غير الدينية في المدارس الحكومية الأخرى. قدم المعهد الديني الجعفري التعليم الديني الشيعي، أما المعهد الديني فقدّم التعليم الديني السنّي.

استمرت جامعة البحرين بتقديم البرامج الجامعية في الدراسات الإسلامية والفقهاء للطلاب الشيعة والسنة. كان هناك خمسة معاهد مسجلة وممولة من الحكومة وتشرف عليها الأوقاف السنوية وتقدم التعليم الديني للسنة. كان هناك عشرات/الحوزات، ستة منها مسجلة ومرخصة من قبل المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

ذكر نشطاء حقوق إنسان أن التمييز ضد الشيعة في التعليم ما زال مستمرا. قال النشطاء إن لجان المقابلات للمنح الدراسية الجامعية ما زالت تسأل عن وجهات نظر الطلاب السياسية وخلفيتهم العائلية. وقالت الحكومة إن منحها الدراسية لا تزال تنافسية. قال ناشطون في مجال حقوق الإنسان إن الكثير من المتقدمين الشيعة الذين أحرزوا أعلى الدرجات حصلوا على منح دراسية في مجالات أقل دخلاً أو أدنى مكانة. أفادت الحكومة بأنه يُعرض التمويل على الطلاب في مجالات معينة بناءً على متوسط درجات الطالب. أفادت الحكومة أن برنامج ولي العهد للمنح الدراسية العالمية ما زال يضم السنة والشيعة على حد سواء، لكنها لم تقدم تفاصيل إحصائية. تم نشر قائمة بأسماء المستفيدين من المنح الدراسية ومجالات الدراسة والجامعات على الموقع الإلكتروني لبرنامج ولي العهد للمنح الدراسية العالمية. أفاد بعض قادة الأعمال الشيعة بأن مسؤولين حكوميين نقضوا قرارات رفضت منح طلاب شيعة منحاً دراسية بسبب مخاوفهم من أن تكون القرارات منحازة ولا تعكس جدارة الطلاب. ما زالت تُرد تقارير عن رفض وزارة التعليم الاعتراف بالدرجات العلمية الأجنبية لبعض الطلاب، خاصةً الذين درسوا في الصين. قال بعض النشطاء أن حالات الرفض هذه أثرت على الطلاب الشيعة على نحو غير متكافئ.

في 14 مارس/آذار، أعلنت الحكومة عن غرامة تتراوح بين 50 ديناراً (130 دولاراً) و 400 دينار (1100 دولار) كعقوبة لتشويه جواز سفر البلاد. وذكرت أن تمزيق جواز السفر أو ختمه أو الكتابة عليه يُعتبر أمراً غير قانوني ما لم يتم ذلك من قبل مسؤولي الهجرة المعتمدين في البحرين أو في الخارج. وصرح المعهد الوطني لحقوق الإنسان أن الحظر تضمن أية تعديلات تقوم بها الوزارات أو السفارات أو الفنادق أو البنوك أو وكالات السياحة. كثيراً ما كانت وكالات السياحة والفنادق وأشخاص آخرون بالمواقع الدينية في الخارج يضعون ملصقات أو كتابات على جوازات السفر. قال النائب البرلماني الشيعي السابق علي العطيش إن القانون يستهدف المواطنين بسبب زيارة المواقع الدينية الشيعية في إيران والعراق، في حين أن الذين تحمل جوازات سفرهم علامات غير رسمية من جهات أخرى لم يُحاسَبوا. بينما قال نواب آخرون إن القانون الجديد لم يستهدف الطوائف أو الزيارات الدينية أو الأفراد أو البلدان.

أفادت منظمات غير حكومية أن الحكومة واصلت المراقبة الدقيقة لجمع الأموال من قبل المنظمات الدينية، بما في ذلك التبرعات الخيرية. وقالت منظمات غير حكومية إن الزعماء الدينيين والمنظمات الدينية غير

المصرح لهم بجمع الأموال، أو الذين تعتقد الحكومة أنهم تعاملوا مع الأموال بطرق غير سليمة، كانوا عرضة لإجراءات قانونية محتملة.

في 26 يوليو/تموز، في المؤتمر الوزاري لتعزيز الحرية الدينية الذي استضافه وزير الخارجية الأمريكي في واشنطن، ألقى وزير الخارجية خالد بن أحمد آل خليفة ملاحظات وضّح فيها أن "العنف الديني والتحرير على الكراهية والطائفية ليس لها مكان في المجتمع البحريني"، وأعلن أن الحكومة تعتزم إنشاء منصب سفير متجول للسلام والتعايش والحرية الدينية، وذلك للدفاع عن الانسجام الديني والتعايش في جميع أنحاء الشرق الأوسط، لكن الحكومة لم تعين أحداً بهذا المنصب بحلول نهاية العام.

أكدت افتتاحيات الصحف والتصريحات الصادرة عن القادة الدينيين والحكوميين على أهمية التسامح الديني. في مارس/آذار، التقى ولي العهد ووزير الخارجية مع رئيس المؤتمر اليهودي العالمي لمناقشة التسامح بين الأديان في البلاد. في يونيو/حزيران، افتتحت الحكومة مركز الملك حمد العالمي للتعايش السلمي، يُشرف عليه مجلس أمناء مؤلف من ممثلين عن الطوائف السنية والشيعية والمسيحية والكاثوليكية والبهائية والهندوسية والبوذية. في نوفمبر/تشرين الثاني، أفادت وكالة أنباء البحرين أن وزير التعليم افتتح كرسي الملك حمد للحوار بين الأديان والتعايش السلمي في جامعة سابينزا في روما. وفقاً لتقارير بحرينية محلية، سيتيح الكرسي لطلاب الجامعة إجراء البحوث والدراسات العلمية في مجالات التسامح والعلوم الدينية. عرضت الصحف المحلية صوراً لكبار المسؤولين الحكوميين وهم يزورون احتفالات ديوالي المقامة لدى عدة أسر هندوسية بارزة في جميع أنحاء البلاد.

القسم الثالث: وضع احترام المجتمع للحرية الدينية

ذكرت الصحافة المحلية خلال العام أن أفراداً يزعم أنهم مرتبطون بجماعات مسلحة نفذوا هجمات على الشرطة، وقد استخدمت بعض الجماعات التي أعلنت مسؤوليتها مصطلحات دينية شيعية لتبرير هجماتها. أفادت الحكومة بأن 22 من ضباط الشرطة أصيبوا بجروح جراء هذه الهجمات خلال العام. ذكر المتظاهرون الذين يستخدمون زجاجات المولوتوف في أحد الهجمات على الشرطة أنهم كانوا يطلقون "النار المقدسة" لمطالبة الأسرة الحاكمة "بالتنحي".

ظهرت تعليقات معادية للشيعية والسنة في وسائل التواصل الاجتماعي. ذكرت المنشورات أن الزعماء الشيعة السابقين كانوا "خونة" و "يخدمون إيران"، و "استخدموا الهاشتاج "إيران تدعم الفتنة في البحرين"، و عرضوا صوراً لشخصيات سياسية شيعية بارزة مثل علي سلمان وعيسى قاسم.

أفاد زعماء طوائف دينية من غير المسلمين أنه ما زال هناك بعض المسلمين الذين يغيرون انتماءاتهم الدينية، على الرغم من الضغوط المجتمعية المستمرة لعدم القيام بذلك، ولكن الذين قاموا بذلك ما زالوا غير مستعدين للتحدث علناً أو خفية عن تغيير دينهم خشيةً من المضايقة أو التمييز ضدهم.

أفادت منظمات غير حكومية تعمل في مجال الخطاب المتمدن والحوار بين الأديان أن التوترات الإقليمية بين السنة والشيعية والانقسامات السياسية التاريخية ما زالت تؤثر إقتصادياً. ذكر ممثلو الشيعة أن استمرار معدلات البطالة المرتفعة في طائفتهم، والفرص المحدودة للارتقاء بالحراك الاجتماعي، وتدني الوضع الاجتماعي الاقتصادي للشيعية والذي تفاقم بسبب التمييز المستمر ضدهم في القطاع الخاص، كانت كلها

عوامل أدت إلى تعاضم التوترات بين الطائفتين. ولأن الانتماءات الدينية والسياسية غالباً ما ترتبط ارتباطاً وثيقاً، فقد كان من الصعب تصنيف هذه التأثيرات باعتبارها تستند إلى الهوية الدينية فقط.

صرح قادة الجالية المسيحية بأنهم واصلوا البحث عن موقع مناسب لتشييد مقبرة جديدة لغير المسلمين.

كانت هناك مرافق لحرق الموتى للطائفة الهندوسية. مع ذلك، في 12 مارس/آذار، أعلن المجلس البلدي الجنوبي أنه يدرس حظر حرق الجثث التقليدي للهندوس في الهواء الطلق بسبب المخاوف البيئية والصحية. وقال زعماء الجالية الهندوسية إنهم لا يعارضون المحارق في الأماكن المغلقة لأن عمليات إحراق الجثث في الأماكن المغلقة ستكون متوافقة مع التوجيهات الدينية.

كان هناك العديد من معابد السيخ والهندوس في أنحاء البلاد. يقال إن معبد شري كريشنا الهندوسي عمره يفوق 200 عام وكان يزوره أحياناً مسؤولون حكوميون رفيعو المستوى. كانت البلاد موطناً لكنيس يهودي تاريخي، رغم أنه كان نادر الاستخدام. وكانت هناك أكثر من عشرة كنائس مسيحية، تضمنت كنيسة إنجيلية عمرها 100 عام، وكنيسة كاثوليكية عمرها 80 عاماً. لم يكن هناك معبد بوذي مسجل، إلا أن بعض الجماعات البوذية كانت تجتمع في مرافق خاصة.

توفرت على نطاق واسع الأطعمة الخاصة بالمناسبات الدينية والزينة والمُصنقات والكتب أثناء الأعياد المسيحية والهندوسية الرئيسية، وظلت أشجار عيد الميلاد والزينة المزخرفة من السمات البارزة في مراكز التسوق والمطاعم والمقاهي والفنادق. ظلت وسائل الإعلام الإخبارية تنشر تقارير مطبوعة عن الاحتفالات بالأعياد الدينية لغير المسلمين، بما في ذلك احتفالات عيد الميلاد والمهرجانات الهندوسية مثل عيد ديوالي وهولي.

وفقاً لأقليات دينية، كانت هناك درجة عالية من التسامح في المجتمع إزاء معتقدات الأقليات الدينية وتقاليدها، رغم أن المواقف المجتمعية والأعراف السائدة تثبط التحول عن الإسلام. أظهرت تقارير إخبارية محلية خلال العام أنشطة الأقليات الدينية، بما في ذلك الإعلانات عن التغييرات في رئاسة الطوائف، وفرق موسيقية مسلمة تعزف في احتفالات عيد الميلاد، وفعاليات رياضية نظمتها طائفة السيخ.

القسم الرابع: سياسة الحكومية الأمريكية ودورها

التقى وزير الخارجية الأمريكي ونائب الوزير والسفير وموظفو السفارة مع مسؤولين حكوميين بغرض الحث على احترام حرية التعبير، بما في ذلك حق رجال الدين وغيرهم من الزعماء الدينيين في التحدث والكتابة بحرية، وضمان الإدماج الكامل لجميع المواطنين، بما في ذلك أفراد الأغلبية الشيعية، في الفرص السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والسعي لمصالحة بين الحكومة والمجتمعات الشيعية. واصل المسؤولون الأمريكيون، بشكل علني وفي اجتماعات خاصة، دعوة الحكومة إلى إجراء إصلاحات سياسية تأخذ في الاعتبار احتياجات جميع المواطنين بغض النظر عن الانتماء الديني.

واصل السفير وغيره من موظفي السفارة الاجتماع بانتظام مع زعماء دينيين من طائفة واسعة من الأديان وممثلي المنظمات غير الحكومية والجماعات السياسية لمناقشة حرية الدين وحرية التعبير فيما يتعلق بالممارسات الدينية. زار السفير ومسؤولو السفارة العديد من دور العبادة وحضروا المناسبات الدينية على

مدار العام، بما في ذلك عاشوراء وعيد الميلاد وديوالي، وناقشوا مع المشاركين في هذه المناسبات القضايا المتعلقة بالتسامح الديني وأكدوا التزام الحكومة الأمريكية بالحرية الدينية.

واصلت السفارة رعايتها لمشاركة الزعماء الدينيين في برامج التبادل في الولايات المتحدة والمصممة لتعزيز التسامح الديني وتحقيق فهم أفضل لحق ممارسة العقيدة كحق من حقوق الإنسان الأساسية ومصدر للاستقرار.

في يوليو/تموز، صنفت وزارة الخارجية الأمريكية سرايا الأشترا كمنظمة إرهابية أجنبية. كتائب الأشترا جماعة إرهابية تدعمها إيران أعلنت مسؤوليتها عن العديد من الهجمات الإرهابية ضد أهداف أمنية في البحرين، وكثيراً ما تستخدم المصطلحات الدينية والرموز الشيعية في تبرير هجماتها.